

رئيس الوزراء ، الذي أدلى عقب ذلك لوكالة الأنباء الأردنية الرسمية بتصريح قال فيه ان الأردن « غير مستعد لحضور مؤتمر السلام اذا تقرر انشاء حكومة فلسطينية في المنفى تطالب بالسيادة على الضفة الغربية وغزة على اساس انها اراض فلسطينية ومن اختصاص الحكومة الفلسطينية » . و اضاف الرفاعي ان الاردن لن يحضر المؤتمر كذلك اذا اعتبر مؤتمر القمة منظمة التحرير ممثلا وحيدا للشعب الفلسطيني . ( وكان المؤتمر لم يمه اعماله بعد في الجزائر ) . ثم اضاف الرفاعي ( على لسان الملك للسفرين ) : اننا لا نمانع في حضور وفد عن فلسطين في مؤتمر السلام ولكن يجب ان يكون واضحا للجميع باننا غير مستعدين للمشاركة بمؤتمر السلام اذا لم يوافق الاخوة العرب على منح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره . وذكر ان الملك قال للسفرين ايضا : « اما ان يكون الاردن هو الدولة المعنية بانسحاب اسرائيل من الضفة الغربية بمشاركة مصر وسوريا ... ويتبع ذلك استفتاء للشعب الفلسطيني او ان يقرر تحصيل هذه المسؤولية لمنظمة التحرير الفلسطينية او لحكومة فلسطينية في المنفى . وعندما تصبح نحن في الاردن في حل من كل التزام ومسؤولية » ( الدستور ١١/٢٨ / ١٩٧٣ ) . ثم وضع الملك شرطه لحضور مؤتمر السلام في مقابلة مع مراسل جريدة الليموند الفرنسية ، حيث قال ان الاردن يعمل للتيسيق بين الوفود العربية الى المؤتمر وان ذلك يشمل ، كما قال المراسل ، تراجعاً عربياً عن الاعتراف بمنظمة التحرير كمثل وحيد للشعب الفلسطيني وعرض التعاون في « السراء والضراء » مع منظمة التحرير . ( النهار ١١/١٢/١٩٧٣ ) . ومن اجل هذه الغاية سافر عبد المنعم الرفاعي الى القاهرة يوم ١٩٧٣/١٢/٨ ، وعاد منها يوم ١٩٧٣/١٢/١٣ حيث عقد مجلس الوزراء الاردني اجتماعا تقرر فيه نجاة قبول الاردن المشاركة بمؤتمر السلام دون الاعلان عن مصير الشرط الذي علق به الملك اشتراكه بالمؤتمر ، بموافقة الدول العربية على اعتبار انه يمثل الى جانب منظمة التحرير ، الشعب الفلسطيني .

تتعلق بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ضمن القطر الفلسطيني الذي تضمنه مشروع المملكة العربية المتحدة » . وتلاحظ صحيفة الحياة اللبنانية ان المسؤولين الاردنيين « لا يفسحون من الحقائق التي تشكل محور او قاعدة التحركات الاردنية الاخيرة وعلى الاقل مضمونها العام ، بل يكتفون بتسجيل الزيارات والمقابلات وانها تهدف الى تحقيق الصالح العام للقضية العربية » ( الحياة ١١/٢٦/١٩٧٣ ) .

### الاردن والموافقة على حضور مؤتمر السلام

بالرغم من تهديدات المسؤولين الاردنيين بعدم الذهاب الى جنيف لحضور مؤتمر السلام فيما اذا اعتبر مؤتمر القمة العربي ، منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني فقد اصدر المؤتمر قراره معتبرا المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ( النهار ١٩٧٣/١٢/٤ ) . اذن ، فقد أصبح مترتباً على النظام الاردني وضع تهديده بمقاطعة مؤتمر السلام موضع التنفيذ العملي . غير ان النظام الاردني عوضاً عن ذلك اتبع سياسة « التريث » ليعلن عن قراره المناسب في الوقت المناسب . ولخص الملك هذه السياسة من خلال الخطاب الذي افتتح به الدورة العادية السابعة لمجلس الامة الاردني ، كما يلي : « اننا لا نقبل أية تسوية مجزوءة او منفردة ، وان التسوية العامة يجب ان تكون مع الفريق العربي بشكل موحد » . و اضاف الملك : « غير اننا نرى ان التواء صفة تمثيل أهلنا في هذا المجال على غيرنا ، معناه اتصافنا عن دورنا في تأمين حق شعبنا في الضفة الغربية... الامر الذي يتطلب الابضاح والتبيان مع الاطراف العربية الحقيقية المعنية ، كي تكون على بيئة — من مسؤولياتنا فنعرف كيف نتقدم في هذا المؤتمر ، وكيف نتوقف عن الذهاب اليه ... وعلى هذا فما زلنا نعلق الجواب النهائي عن هذه الدعوة حتى تتضح الصورة » ( الدستور ١٢/٢/١٩٧٣ ) . وكان الملك قبل ذلك قد استقبل سفيري الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بعمان حيث وجهما دعوة للحكومة الاردنية لحضور مؤتمر السلام بجنيف في الثامن عشر من كانون الاول ( ديسمبر ) . وكان الى جانب الملك في هذا اللقاء زيد الرسامي